العرب
الخميس 2021/10/21
السنة 44 العدد 12216

محادثات موسكو تستكشف قدرة طالبان على التصدي لتنظيم الدولة

تهريب المخدرات من أفغانستان وصل إلى مستويات غير مسبوقة

أولت محادثات موسكو الدولية بشأن أفغانستان قضية الأمن وتهريب المخدرات اهتماما كبيرا، إذ تخشى روسيا من التنظيمات الإرهابية التي تحاول الاستفادة من هشاشة الوضع الأفغاني وتشن هجمات في مناطق متفرقة من البلاد، بالإضافة إلى استمرار الأنشطة المتعلقة بتهريب المخدرات في البلاد.

على طالبان تلبية المطالب الروسية أولا

موسكو – أعربت موسكو عن قلقها إزاء الخطر "الإرهابي" القادم من أفغانستان والذي يهدد المنطقة بأسرها، معربة خلال محادثات دولية حول أفغانستان عن استعدادها للتعاون مع طالبان لضمان أمنها القومي الذي يتأثر بشكل مباشر بأمن حلفائها من الجمهوريات السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى.

وأعلنت روسيا أن المحادثات لن تشمل الاعتراف بطالبان، لكنها في نفس الوقت أقرّت على لسان وزير الخارجية سيرغي لافروف بما تبذله حركة طالبان من "جهود" لتحقيق الاستقرار في أفغانستان، والذي أشار إلى أن "هناك خطرا حقيقيا لامتداد النشاطات الإرهابية وتهريب المخدرات إلى أراضي البلدان المجاورة".

وأوضح مسؤولون روس أن موسكو لا تمضي في اتجاه اعتراف رسمي بحركة طالبان. وقال لافروف "الاعتراف الرسمي لا يجري بحثه وقد تم إعلان ذلك"، لكنه لفت إلى أن روسيا على غرار دول أخرى في المنطقة تبقي على اتصالات مع الحركة.

سيرغي لافروف

الاعتراف الرسمي لا يجري بحثه وقد تم إعلان ذلك

وتسعى موسكو لتأكيد نفوذها في آسيا الوسطى والدفع في اتجاه التحرك ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين يحتشدون في البلد الذي يعاني من الفوضى، لكنها لا تزال متشككة في إمكانية تصدي طالبان للجماعات الإرهابية ووقف خطرها.

وحذر وزير الخارجية الروسي من أن العديد من التنظيمات الإرهابية بالدرجة الأولى "داعش" و"القاعدة" تحاول الاستفادة من هشاشة الوضع وتشن هجمات دموية في مناطق متفرقة من أفغانستان، بالإضافة إلى استمرار الأنشطة المتعلقة بإنتاج وتهريب المخدرات في البلاد.

وقال لافروف إن تهريب المخدرات من أفغانستان وصل إلى مستويات "غير مسبوقة"، وهو قلق عبر عنه الكرملين أيضاً خلال لقاءات مع دول أخرى من آسيا الوسطى والصين.

وفشلت طالبان في احتواء الخطر القادم من تنظيم الدولة – ولاية خراسان الذي شن عددا من الهجمات على المدن الأفغانية منذ سيطرة طالبان على السلطة قبل شهرين، منها هجومان كبيران على مسجدين للشيعة في قندهار وقندوز، وهو ما طرح أسئلة حول قدرة الحركة على مواجهة خلايا التنظيم في المدن الأفغانية، رغم خبرتها في هذا المجال حيث شنّت هجمات مماثلة قبل سيطرتها على كامل البلاد.

وتثير قضية الأمن وتهريب المخدرات قلق روسيا إذ ركزت عليهما كثيرا خلال التصريحات الصحافية لكبار المسؤولين خلال الفترة الماضية، وهو ما يبدو بالون الاختبار الذي تختبر به موسكو قدرة حركة طالبان على السيطرة على الأوضاع للاعتراف بها في حال نجحت في ذلك. وحذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي من أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية يحتشدون في أفغانستان لنشر اضطرابات في الجمهوريات السوفييتية السابقة الواقعة على حدود روسيا، وهي منطقة تعتبرها موسكو باحة خلفية لها، لإثارة نعرات دينية وعرقية.

وبعد تولي طالبان السلطة أجرت روسيا مناورات عسكرية إلى جانب جمهوريات سوفييتية سابقة قريبة من أفغانستان.

وأعلنت وزارة الخارجية الروسية الثلاثاء أن أحد أهداف لقاء موسكو هو تعزيز "جهود المجموعة الدولية لمنع أزمة إنسانية". وقالت إن تشكيل "حكومة جامعة" على جدول أعمال اللقاء وإن المشاركين سيصدرون بيانا مشتركا في ختام المحادثات.

وتعهدت بروكسل بتقديم مليار يورو لتجنب أزمة إنسانية بعد استيلاء الحركة على السلطة.

وشارك في محادثات موسكو مسؤولون من عشر دول بينها الصين وباكستان، وهي من أهم اللقاءات الدولية التي تحضرها طالبان منذ وصولها إلى السلطة في منتصف أغسطس الماضي.

وترأس وفد طالبان نائب رئيس الوزراء عبدالسلام حنفي وهو شخصية بارزة في القيادة الأفغانية الجديدة سبق أن أجرى محادثات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأسبوع الماضي.

وقالت وزارة الخارجية الأميركية إن المباحثات كانت "صريحة ومهنية" وإن الوفد الأميركي أكد "على أنه سيتم الحكم على طالبان من خلال أفعالها وليس فقط أقوالها".

والولايات المتحدة هي أبرز الغائبين عن المحادثات، وقالت إنها لن تنضم إلى هذه الجولة من المحادثات في موسكو لأسباب فنية لكنها تخطط للمشاركة في المستقبل.

وأشارت وزارة الخارجية الأميركية إلى وجود مشاكل لوجستية تحول دون مشاركتها لكنها اعتبرت أن المنتدى الذي تنظّمه روسيا "بناء".

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس "سيسعدنا أن نشارك في هذا المنتدى في المستقبل، لكن لا يمكننا أن نشارك هذا الأسبوع".

وتحض الولايات المتحدة الأطراف الدوليين على عدم الاعتراف بحكومة أفغانستان، وتأمل في ربط الاعتراف بملفات أساسية من بينها حقوق النساء والفتيات.

وقال لافروف الذي عبر عن أسفه لغياب واشنطن للصحافيين قبل الاجتماع "نحن مقتنعون بأن الوقت قد حان لتعبئة موارد المجتمع الدولي لتزويد كابول بالدعم المالي الإنساني الفعال بما في ذلك الحيلولة دون حدوث أزمة إنسانية وتقليل تدفقات المهاجرين".

ولم يطرح لافروف أرقاما بشأن حجم المساعدات التي قد تحتاجها أفغانستان أو تلك التي ترغب موسكو في تقديمها.

وعلى هامش المؤتمر صرح زامير كابولوف الممثل الخاص للرئيس فلاديمير بوتين المعني بأفغانستان الأربعاء بأنه يتعين على الأمم المتحدة أن تدعو إلى عقد مؤتمر للمانحين حول أفغانستان، لأن المجتمع الدولي يريد من طالبان تلبية التوقعات بشأن حقوق الإنسان الأساسية والشمول السياسي.

ويسعى حكام أفغانستان الجدد للبحث عن اعتراف سياسي إضافة إلى الحصول على مساعدات لتجنب كارثة إنسانية في بلادهم.

وزار مسؤولون أفغان السبت أوزبكستان المجاورة لإجراء محادثات تتعلق بالمساعدات والتجارة.

وفي ثمانينات القرن الماضي خاضت موسكو حرباً كارثية استمرت طويلاً في أفغانستان وأسفرت عن مقتل ما يصل إلى مليوني أفغاني وأجبرت سبعة ملايين على النزوح، كما أدت إلى مقتل أكثر من 14 ألف جندي سوفييتي.

بولندا المعبر الأساسي لانتقال المهاجرين غير الشرعيين إلى ألمانيا

برلين – أعلن وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر أن بلاده ستعزز تدابيرها على الحدود مع بولندا، إثر ارتفاع عدد اللاجئين القادمين منها بطريقة غير قانونية، لتحل مكان اليونان كأكبر مصدر للمهاجرين غير الشرعيين إلى ألمانيا.

وأضاف في تصريحات صحافية بالعاصمة برلين الأربعاء أن بلاده تلقت 80 ألف طلب لجوء، أغلبها لأشخاص قادمين من سوريا وأفغانستان، وذلك منذ مطلع العام الحالي حتى سبتمبر الماضي.

ويثير تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون البلاد عبر أنحاء أخرى من الاتحاد الأوروبي قلق السلطات الألمانية.

وجاء في تقرير لوزارة الداخلية الألمانية أن أعداد المهاجرين الذين دخلوا الاتحاد الأوروبي، والذين تسللوا مختبئين في شاحنات، ارتفعت بشكل حاد.

وإلى جانب القلق الخاص بشأن الوضع على حدود الاتحاد الأوروبي مع بيلاروس أشار زيهوفر إلى استمرار الهجرة غير الشرعية عبر دول أعضاء في جنوب الاتحاد الأوروبي وانهيار لائحة دبلن الخاصة بالاتحاد الأوروبي، والتي تنص على إعادة المهاجرين إلى أول دولة استقبلتهم في الاتحاد.

وتكشف الأرقام الواردة في التقرير عن انهيار شبه كامل لاتفاقية دبلن، حيث ترفض المحاكم الألمانية إعادة المهاجرين إلى اليونان على وجه الخصوص، باعتبار أنهم قد يواجهون ظروفا سلبية في مخيمات اللاجئين.

وتضغط وزارة الداخلية الألمانية على اليونان لقبول الدعم الألماني في توفير السكن والرعاية. وجاء في التقرير "إذا لم يحدث تقدم هنا، فيجب محاولة اتخاذ المزيد من الإجراءات الوطنية كملاذ أخير".

وترى الوزارة أنه ينبغي دراسة فرض ضوابط مؤقتة على الحدود لضبط حركة المسافرين المتجهين إلى ألمانيا من اليونان.

وفي ما يتعلق بعمليات التسلل من بيلاروس عبر بولندا يقول التقرير إن هناك معلومات مؤكدة تفيد بأن العديد من المهاجرين "قد تم استدراجهم إلى بيلاروس بوعود كاذبة وغالبا ما تمنعهم سلطات بيلاروس من شق طريقهم إلى بر الأمان من المنطقة الحدودية والعودة إلى بلدانهم الأصلية".

هورست زيهوفر

نعمل على تعزيز التدابير على الحدود مع بولندا

وأشار إلى أن مهربي البشر بدأوا يستخدمون بشكل أكبر الحدود مع بولندا لإدخال اللاجئين إلى ألمانيا.

وأوضح "لذلك نحن نعمل على تعزيز التدابير على الحدود مع بولندا وسنناقش هذا الأمر في اجتماع مجلس الوزراء".

وسبق أن اقترح زيهوفر على نظيره البولندي القيام بدوريات مشتركة على الحدود بين البلدين من أجل تقليص الهجرة غير الشرعية القادمة من بيلاروس.

وقال زيهوفر "حتى نتمكن من منع الهجرة غير الشرعية إلى ألمانيا على نحو فعّال ينبغي أن نستعين بهذه الدوريات بشكل أساسي في الأراضي البولندية وتحت قيادة حرس الحدود البولندية".

واقترح زيادة حصة أفراد الشرطة الاتحادية الألمانية في الدوريات على نحو ملحوظ، لأن حماية الحدود مع بيلاروس أدت إلى تحمل قوات حرس الحدود البولندية أعباء كبيرة في الوقت الراهن.

وتتهم الحكومة الألمانية الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو بنقل مهاجرين ولاجئين من مناطق أزمات إلى الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل منظم.

ونفى الوزير الألماني فكرة أن بلاده تنوي إغلاق الحدود مع الجارة بولندا.

الإخفاقات الديمقراطية لأنقرة تبعدها عن عضوية الاتحاد الأوروبي

بروكسل – فشلت تركيا مجددا في مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و"وصلت إلى طريق مسدود"، بسبب إخفاقات شديدة على صعيد الديمقراطية، وفق ما أكد تقرير المفوضية الأوروبية السنوي الذي يعتبر الأشد انتقادا لتركيا منذ أن بدأت أنقرة محادثات الانضمام للتكتل قبل 16 عاما.

وقالت المفوضية إن حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تشرف على تضييق مستمر لمساحة الديمقراطية وسيادة القانون، وإنها تجاهلت توصيات الاتحاد الأوروبي العام الماضي.

وصادق البرلمان الأوروبي في التاسع عشر من مايو الماضي على التقرير الذي يحمل صفة توصية والمتعلق بتركيا لعام 2019 ـ 2020، في الجمعية العامة للبرلمان الأوروبي.

وأرسل أعضاء البرلمان الأوروبي تحذيرا إلى أنقرة، ملوّحين في الوقت نفسه بالعمل على تبني توصية توجه للمفوضية الأوروبية، ترمي إلى تعليق مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي في حال لم تغير أنقرة سلوكها "المعادي" للقيم والمعايير الأوروبية ومواصلة "هجماتها" على مبادئ سيادة القانون.

وأشار التقرير لأول مرة أيضا إلى أن أنقرة لم تعد جادة في القيام بالإصلاحات التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، حتى على الرغم من إعادة التزام أردوغان في أبريل بهدف الحصول على عضوية التكتل كاملة، في وقت حاول فيه الجانبان تحسين العلاقات المتوترة.

وقالت المفوضية "لم تعالج مخاوف الاتحاد الأوروبي الجدية من استمرار تدهور الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية واستقلال القضاء".

وأضافت "في ظل الظروف الراهنة، وصلت مفاوضات انضمام تركيا (للاتحاد) إلى طريق مسدود فعليا".

لكن وزارة الخارجية التركية، ردت بأن التقرير يكشف "ازدواجية في المعايير" من جانب الاتحاد الأوروبي، وإن أنقرة ترفض "الانتقادات الجائرة والادعاءات التي لا أساس لها". واتهمت الاتحاد الأوروبي بعدم الوفاء بوعوده لتركيا وبعدم القيام بمسؤولياته.

وذكرت الوزارة في بيان "تعبّر تركيا بأقوى العبارات عن تمسكها بالخيار الاستراتيجي المتمثل في الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي".

وأضافت "سيكون في صالح الجميع لو نظر الاتحاد الأوروبي إلى تركيا باعتبارها دولة مرشحة في مرحلة المفاوضات، مع الأخذ في الاعتبار مصالحنا العامة المشتركة، وليس النظر إليها كشريك تقيَّم معه علاقات يومية على أساس المواءمات".

وتتفاوض تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي منذ عام 2005، بعد إصلاحات اقتصادية وسياسية جعلتها شريكا تجاريا واقتصادا هاما في الأسواق الناشئة.

لكن بعد رد الفعل المتشدد من جانب أردوغان إثر محاولة انقلاب فاشلة في يوليو 2016، تباعدت الخطوات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، رغم تحسن العلاقات الدبلوماسية منذ بداية 2021.

وتعثرت مساعي إمكانية انضمام تركيا إلى الاتحاد لأسباب عديدة منها أسباب دينية وديموغرافية، إذ تعتبر ثاني أكبر عضو في الاتحاد من حيث عدد السكان بعد ألمانيا، وهذا يعني أنه يحق لتركيا عدد أكبر من المقاعد داخل البرلمان الأوروبي ويجعلها من الأعضاء الفاعلين فيه.

كما أن انضمام تركيا إلى الاتحاد سيدفع بأعداد هائلة من المهاجرين الأتراك من أصحاب الدخل المحدود إلى بعض دول الاتحاد مثل ألمانيا وفرنسا وغيرها لتحسين مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى إمكانية انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد ومنافستها للصناعات المحلية.

وأحد الأسباب أيضا هو الخلاف التاريخي بين تركيا واليونان وسيطرة تركيا على قبرص عام 1974، والنزاع بين البلدين، وعدم إقرار تركيا بما بات يعرف بالمجازر الأرمنية خلال الحرب العالمية الأولى.

وهناك خلاف آخر بين تركيا واليونان، وكل منهما عضو في حلف شمال الأطلسي "الناتو"، منذ عقود بشأن المياه الإقليمية في بحر إيجه.

وحثت المفوضية الأوروبية تركيا على الالتزام بوقف التصعيد في شرق البحر المتوسط الغني بالطاقة، وتعهدت في الوقت نفسه بالدفاع عن مصالح الدولتين العضوين اليونان وقبرص إذا لم تقم تركيا بذلك.

المفوضية الأوروبية:

في ظل الظروف الراهنة، وصلت مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد إلى طريق مسدود فعليا

ويعتبر ملف حقوق الإنسان الأكثر جدلا وخلافا بين الطرفين، حيث أعرب النواب الأوروبيون مرارا عن قلقهم إزاء "تدهور سيادة القانون وحقوق الإنسان وحرية الإعلام ومكافحة الفساد"، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا.

وزاد اعتقال الآلاف من معارضي رجب طيب أردوغان من أنصار حركة فتح الله غولن أو من الساسة والنشطاء الكرد، من الفجوة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

وينتقد الاتحاد استخدام أنقرة القوانين لمعاقبة النشطاء والمعارضين وانتهاك حرية التعبير، وآخر هذه الانتقادات صدر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الثلاثاء، بشأن القانون التركي الذي يعاقب المساس بـ"صورة" رئيس الدولة، معتبرة أن "حماية معززة بقانون خاص في مجال الإهانة لا يتماشى مع روح الاتفاقية الأوروبية" لحقوق الإنسان.

وكانت المحكمة ومقرها ستراسبورغ، تلقت شكوى من شاب تركي حُكم عليه في عام 2017 بالسجن 11 شهرا و20 يوما مع وقف التنفيذ، لنشره قبل عامين على فيسبوك رسمين كاريكاتوريين للرئيس رجب طيب أردوغان، أحدهما يمثله بلباس امرأة تقبل باراك أوباما الذي كان في حينها رئيسا للولايات المتحدة. وأودع الشاب السجن لأكثر من شهرين.

وشددت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في حكمها الذي يدين تركيا على هذا الاعتقال والعقوبة "غير المتناسبة"، على أن "لا شيء في هذه الحالة كان يبررهما". وأضافت أن "مثل هذه العقوبة تؤدي حتما إلى تأثير رادع على رغبة الشخص المعني في التعبير عن رأيه في مواضيع تتعلق بالمصلحة العامة".

خيبة جديدة لأردوغان